بعد ست سنوات على التغيير الذي حصل في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، تطرح اسئلة كثيرة وخطيرة بشأن المتغيرات التي حصلت في الواقع التربوي في جميع مجالاته واختصاصاته، من الابنية المدرسية وحتى رياض الاطفال، مروراً بالمناهج والاشراف التربوي وأهلية الملاك التعليمي والفلسفة التربوية التي تبنى على اساسها فعاليات الدولة العراقية الحديثة، ذلك ان قطاع التربية والتعليم تمددت تأثيراته على جميع فعاليات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
فما الذي فعلته وزارة التربية لاحتواء هذه الحزمة المؤثرة من النشاطات التربوية والتعليمية لتنعكس بالتالي على واقع الحياة؟

الـــــــــواقـــــــــع الـــــــــتربـــــــــوي

المـدارس الطينيـة وريـاض الاطفـال .. حاجـة ماسـة الـى انعـاش

كتابة: جعفر الونان

متى يتخلص طلابنا من المدارس الطينية ؟

من اشد مظاهر التخلف التربوي والتعليمي في العراق، هو انتشار المدارس الطينية في المدن والارياف بما في ذلك العاصمة بغداد. ويبدو أن مهمة معالجة هذه الظاهرة، مهمة ملتبسه، فوزارة التربية تعتقد أن مهمتها بناء الانسان بشكل اساس وليس بناء المدارس، كما قال وزير التربية خضير الخزاعي في تصريح لـ(المدى)، وهو يعترف بالحاجة إلى بناء اربعة الآف مدرسة لكي نتخلص من هذه الظاهرة وبكلفة تقارب الأربعة مليارات دولار، وحسب الخزاعي فإن اغلاق هذا الملف لن يتم قبل اربع سنوات ابتداءاً من عام ٢٠٠٩.

السؤال هو: ماذا كانت تفعل وزارة التربية طوال السنوات الست الماضية ؟

فحسب تقرير لمنظمة التعليم العالمي صدر في تشرين الثاني الماضية فان عدد المدارس الطينية تجاوز الـ ١٦٠٨. وفي زيارة قامت بها دي هوفند المديرة التنفيذية في منظمة التعليم العالمي في اذار من هذا العام إلى عدد من المحافظات الجنوبية، صرحت فيها امام كاميرات الفضائيات قائلة: ان وزارة التربية العراقية لا تستطيع وحدها انقاذ الاطفال من اكواخ الطين « وتقصد بذلك المدارس الطينية». فيما علق نهاد وكيل وزير التربية الذي كان مرافقاً لهوفند قائلا: إن الوزارة جادة في إزالة هذه المدارس وفق خطة مدروسة ستبدأ في بداية نيسان ٢٠٠٩ « لكنه القى باللائمة على سياسات النظام السابق التي افرزت مثل هذه الظاهرة.

ويستغرب علي الدباغ، الناطق باسم الحكومة العراقية بتصريح لـ(المدى) من وجود المدارس الطينية على الرغم من قرار رئيس الوزراء الذي اصدره في بداية عام ٢٠٠٨ والذي طالب فيه وزارة التربية بضرورة تهديم تلك المدراس وبناء اخرى ذات مواصفات جيدة تليق بالطلبة العراقيين.

وبالنسبة إلى حبيب الشمري مدير عام الابنية المدرسية الذي صرح لنا هاتفياً ، فان الوزارة مازالت تضع الخطط للقضاء على هذه الظاهرة، والقى باللوم على قلة التخصيصات المالية. وتحدث الشمري عن مشكلة اخرى تكادّ تفوق مشكلة المدارس الطينية وهي البنايات المدرسية التي تضم اكثر من مدرسة وفي بعض الاحيان ثلاث مدارس وهو مايطلق عليه بالمدارس المزدوجة.

ويعترف مدير التعليم العام في كربلاء (جواد مهدي)أن الافتقار إلى الابنية المدرسية الكافية يجبر التلاميذ الصغار على التكدس في الصفوف باعداد كبيرة والمدارس المتوفرة حالياً تفتقر إلى دورات مياه صحية وحدائق ومياه صالحة للشرب.

ويؤكد حقائق هذه الظاهرة احمد كاظم الخبير في مجال الابنية المدرسية في وزارة التربية، فهو يقرّ ان الوزارة عاجزة عن بناء المدارس النموذجية بدلا من تلك الطينية. وهو يأسف ان الوزارة استرجعت ٨٣ بالمئة من ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ من دون ان تستغل تلك الاموال في تطوير واقع الابنية المدرسية.

نتائج واحصائيات

وبسبب انتشار المدارس الطينية والدوام المزدوج في الاقضية والنواحي انخفضت نسبة حضور الفتيات في المدارس لتصل الى فتاة واحدة مقابل ٤ فتيان بعد ان كانت ٣/٢ عام ٢٠٠٥.وتؤكد دراسة اعدتها وزارة المرأة في آذار الماضي إلى ان نسبة حضور الفتيات في انخفاض مستمر لمدارس بلغت نسبة الانقطاع فيها ٦/١ قبل شباط ٢٠٠٦ ووصلت ٦/٢ اليوم.

اما وزارة التربية فقد توقعت تزايد انخفاض الاولاد ايضاً في المدارس الريفية حسب تقرير صدر عنها في تشرين الثاني الماضي بنحو ١٥٪ بين الاولاد. ويشير تقرير آخر لمنظمة الراصد الاجتماعي في بغداد: ان العراق بين الدول المتدنية في بلدان المنطقة من حيث فجوة الالتحاق بالتعليم الاساسي(نساء/رجال)ونسب الهدر والتسرب في مراحل التعليم الثلاث، حيث يؤكد التقرير مدى التباين الحاصل بين الجنسين في مجال التعليم، في جميع المناطق في العراق، لكن تراجع التعليم في المناطق الريفية يشهد ارتفاعاً بسبب الدوام المزدوج والمدارس الطينية.

جدول يبين عدد المدارس الطينية في محافظات العراق في عام ٢٠٠٨

المحافظة	عدد المدارس الطينية فيها
ذي قار:	٣٤ مدرسة
صلاح الدين:	١٩٠ مدرسة
واسط:	١٢٨ مدرسة
نينوى:	١٢٢ مدرسة
كركوك:	١١٢ مدرسة
ديالى:	١١٢ مدرسة
الانبار:	١٠٨مدارس
المثنى:	١٠٦مدارس
الديوانية:	١٠٤ مدارس
المثنى:	١٠٣مدارس
بابل:	١٠٠ مدرسة
كربلاء:	٧٨ مدرسة
النجف:	٧٧ مدرسة
البصرة:	٧٦ مدرسة
بغداد:	٢٣ مدرسة

حكاية تغيير المناهج الدراسية متى تنتهي ؟

في عام ٢٠٠٨ اقترحت وزارة التربية اضافت مادة الفلسفة إلى الصف الثاني المتوسط، وتم اعداد لجنة خاصة لتأليف المنهج الخاص بهذه المادة، وتم تأليف المنهج من اساتذة متخصصين في الجامعات العراقية غير أن قوى نافذة في البرلمان سعت إلى تعطيل هذا المشروع لاختلافات بالرؤية الفلسفية. احد المعترضين في البرلمان العراقي على المنهج وصف هذا المشروع بالسيئ، حيث اشار إلى أن اللجنة المكلفة في إقراره لم تقتنع في جزء كبير من مواده المطروحة لتدريس الطلبة.

تقول وزارة التربية انها ستنتهي في ٢٠١١ من اعداد ملف المناهج المثير للجدل داخل الاوساط التربوية والسياسية في العراق، ويأتي هذا التأخير او المماطلة بسبب وجود ضغوطات من قوى سياسية داخل مجلس النواب حسب مستشار الوزارة محسن عبد علي، فيما يرجح المراقبون أن هذا التأخير بسبب اختلافات بالرؤية إلى تاريخ العراق ومستقبله، وحسب مصدر في لجنة تغيير المناهج فأن ثلاث جهات تتولى مهمة اعداد وانهاء المناهج الدراسية وهي لجنة التربية في مجلس النواب، وهيئة الرأي، وهيئة من اساتذة جامعيين ومتخصصين من منظمات المجتمع المدني.

بين التربية والسياسي

في واقع كالواقع العراقي تتشابك الاشياء وتتداخل إلى الدرجة التي يصعب التميز بينها. ثمة صراع بين صاحب الاختصاص وبين القوى التي تحاول بسط نفوذها على مختلف جوانب الحياة ومنها الجانب التربوي.

يقول اياد جمال الدين عضو مجلس النواب: «المناهج الدراسية لا بد ان تتطابق مع العقل بعيداً عن العاطفة في كتابتها» ويرى بان المناهج الجديدة وتحديداً الادب والتاريخ والدين ينبغي ان تكون خالية من مفاهيم التطرف وتزوير الحقائق وتثبيت مبدأ الاختلاف بالرأي فضلاً عن ضرورة تدريس بقية الاديان. ويضيف : بعض القوى داخل مجلس النواب تقف وبقوة امام اي تحديث وتطوير للمناهج». ويؤكد علي الاديب بتصريح لـ(المدى) قائلاً: «نريد من مناهجنا الدراسية ان تجعل من مادة الدين ظاهرة انسانية شاملة، تلتقي فيها مبادئ الدين بالاديان الاخرى في الكثير من المشتركات التي تنتج بعد تمازجها في بوتقة حضارية واحدة افكاراً انسانية جديدة تحترم الانسان، وتصون كرامته من دون ان يكون تابعاً ذليلاً للأفكار السود التي تدمّر الانسان والوطن».

مشكلة من دون حل

بين وزارة التربية ولجنة التربية والتعليم في مجلس النواب مشكلة مازالت تلقي بظلالها على عملية اعداد منهج جديد وانجازه، وحسب سامي علي الخبير السابق بوزارة التربية ، فان هناك ازمة ثقة بين الوزارة واللجنة البرلمانية، فليس من المعقول أن ترد الكثير من المقترحات والآراء كونها غير مطابقة لقانون وزارة التربية، اتذكر جيداً كيف عانت وزارة التربية في موضوع الفضائية التربوية وتخصيصاتها البالغة (٥,٥) مليون دولار التي عارضتها فقط لجنة التربية والتعليم في البرلمان، واليوم تواجه المشكلة نفسها في قضية مشروع تدريس مادة الفلسفة للصفوف الابتدائية.

وصف ناهض الشرع احد اعضاء اللجنة المكلفة باعداد منهج مادة الفلسفة (وهو تدريسي في الجامعة المستنصرية) اللجنة البرلمانية بالبائسة كونها لم تقدم شيئا يذكر للتعليم في العراق وبقيت على حالها ، حال اللجان الاخرى التي انشغلت بالمصالح السياسية بعيدا عن مراقبة الاداء التنفيذي وتشريع قوانينه ومشاريعه.

وقد نقلنا هذه الاتهامات إلى مخلص بلاسم عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب الذي ردّ عليها بالقول: «ان اول من حاول معالجة مشكلة المناهج هي لجنة التربية والتعليم ومازلنا نحتفظ بمسودات المخاطبات مع وزارة التربية، وبادر وزير التربية الى اصدار كراس (الفلسفة التربوية) وزودت لجنتنا بنسخة منه وانه كان محل اعتزاز، ولكن نحن نريد ان تكون المناهج الدراسية وفق ما هو موجود في العالم من نظم حديثة وتقنيات متطورة ومعلومات غير احادية الجانب، لذلك نحن نركز على استحداث هذه المناهج وان يكون التدريس على وفق نظام تربوي صحيح وتأهيل الملاكات التي ستدرس هذه المواد، تأهيلا علمياص صحيحاً قبل مباشرتهم بأعمالهم ليكونوا مؤهلين لتدريس هذه المواد، لعل من نقاط الاختلاف بشأن تغيير المناهج الدراسية التي تقع فيها المكونات السياسية اولا وليس مكونات المجتمع العراقي هو اختلاف العقيدة واختلاف النظرة لأحداث التاريخ».

فيما يرى نقيب المعلمين عبد الحميد العامري «ان الوزارة غير متعاونة وليست متحمسة بشأن تحديث المناهج وهي تدعي ان السبب في ذلك الدعم او الموازنة المالية لكن الحقيقة هي التوافقات السياسية المقيتة التي تواجه العملية التربوية».

رياض الأطفال الواقع المرير

كانت وزارة التربية قد قررت في بداية عام ٢٠٠٤ أن تضاعف رياض الاطفال الـ٥٦٤ غير أن العديد من المشاكل قد واجهتها آنذاك أبرزها قلة الدعم للقطاع التربوي، وفي تلك السنة قرر مجلس الحكم في كتابه ١٧٧ في ١/٨/ ٢٠٠٤ «الزامية التعليم في رياض الاطفال « لكن المجلس اصطدم بواقع تعرض ٤٣١ بناية لرياض الاطفال إلى القصف والنهب التي لا تكفي اطلاقاً لسد الفراغ الحاصل في ابنية رياض الاطفال . إن ٢٢ ٪ من الابنية المخصصة لرياض الاطفال غير مصممة كروضة، فهي أبنية لدور سكنية مستأجرة او تعود إلى وزارة التربية، كأن تكون مدرسة أو دائرة استغلت كروضة، وإن ٧٨ ٪ منها بُنيت كروضة في فترة السبعينيات وأصبحت لا تتناسب مع الوضع الحالي من حيث التصميم والبناء والصلاحية وحجم السكان، أما من حيث مدى صلاحية تلك الرياض، فقد بلغ عدد البنايات الصالحة ١٨٠ بناية روضة، أما الأبنية التي تحتاج إلى ترميم إما جزئي أو شامل فقد بلغ عددها ٣٤١ بناية، أما الأبنية غير الصالحة نهائياً فقد بلغ عددها ٤٣ بناية، وهذه الأبنية تحتاج إلى هدم وبناء جديد وفقاً للمواصفات النموذجية لرياض الأطفال لتحل محل البناء القديم وحسب الأولوية لكل محافظة.

يقول محمد الطائي الخبير بشؤون رياض الاطفال في وزارة التربية: «ان الوزارة لم تدعم متطلبات التطور الحاصل في العالم الذي ينبغي أن تواكبه رياض الأطفال في العراق، لكن وزارة التربية تسعى إلى إعداد معلمة الروضة في الإطار الجامعي، وعليه تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لفتح أقسام لرياض الأطفال لإعداد معلمة الروضة مؤهلة تربوياً ومهنياً».

وترى سلوى جابر المعلمة الشابة في احدى رياض الاطفال في الزعفرانية أن مشروع تقويم التعلم في رياض الاطفال الذي قدمته إلى مكتب وزير التربية رفض بسبب عدم توفر شروط اعداد المشاريع، وتؤكد: «إن تطوير المناهج والأنشطة في رياض الأطفال يبقى أمنيات إذا لم يصاحبه عمل جاد وجديد من أجل تطوير مشرفات ومديرات ومعلمات رياض الأطفال عن طريق إقامة دورات تدريبية في مجال الطفولة خلال عملهن لزيادة خبراتهن واطلاعهن على ما يستجد في مجال الطفولة.

الإشراف التربوي مشاكل بحاجة إلى حلول سريعة

لم يتقدم واقع الاشراف التربوي في العراق، هذا ماشار اليه بعض المتخصصين بهذا الجانب. يقول مدير الاشراف التربوي في تربية الرصافة الثانية ابراهيم الجوراني: ان الوزارة لم تنجز أي تقدم على ارض الواقع، موضحاً أن اهم ما طرأ على الاشراف التربوي كان في عام ٢٠٠٧ عندما تم تعيين (٢٠٠) مرشد تربوي و (٣٦٦) مشرفاً تربوياً و(٢٦٣) اختصاصياً تربويا و (١٩) مفتشاً تربوياً. وبذات الوقت قسم المشرفون إلى مشرف كلاسيكي يحمل عقلية المفتش فقط، وإلى مفتش حداثوي يحمل عقلية التقويمي، وإلى آخر يحمل الصفتين التفتيشية والتقويمية، فكان هناك العديد من المشاكل التي ماتزال عالقة.

وتبقى علاقة المشرف هي علاقة (رقيب) وعلى الموجّه ان يقوي العلاقات الأخوية وهي الاطار الصحيح في ان تكون علاقة التوجيه في جو من الهدوء والاخوة والعلاقات الحسنة بين المعلمين والمعلمات، وتوطيد العلاقة الانسانية بين المشرف والمعلم والادارة.

فيما اعتبرت سناء فاضل المشرفة في تربية الكرخ «ان اهم مشكلة يواجهها المشرف التربوي هي كثرة المدارس التي يكلف فيها فضلاً عن كثرة نصابه من النشاط الاشرافي».

فيما اشار المشرف حميد العزاوي إلى مشاكل عديدة يواجهها المشرف التربوي منها قلة التخصيصات المالية، وعدم وجود وسائل النقل، كذلك تذمّر العديد من إدارات المدارس، فضلاً عن فقدان امتيازات عديدة للمشرفين التربويين.

فيما يرى عبد جاسم الغانمي وهو مشرف تربوي، ضرورة توضيح مفهوم الاشراف التربوي الحديث للعديد من المعلمين، وإزالة الاعتقاد السائد ان المشرف التربوي يتصيد الأخطاء فقط، فضلاً عن تقوية ضعف العلاقة بين المسؤولين في مراكز الاشراف التربوي والمشرفين التربويين.

وطالبت دراسة أكاديمية اعدها مركز العلم للجميع، وهو مركز يعمل في مقره الرئيس في بريطانيا بإعادة النظر في المعايير والشروط الاساسية لاختيار وترشيح مديري ادارات ومراكز الاشراف التربوي ومساعديهم والمشرفين التربويين في العراق، وايجاد معايير اخرى غير سنوات الخدمة، مؤكدة وجود قصور في الترتيب المسبق، وتقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يرى انها ستسهم في تطوير وتحسين عملية الاشراف التربوي في العراق.

تخلّف الإدارة في وزارة التربية

في تموز من عام ٢٠٠٨ زار كروميانو نسي رئيس قسم الادارة الالكترونية في منظمة التعليم العالمي، المديريات والمدارس التابعة للوزارة التربية وقد وصفها بالمتخلفة. وقال لمستشار الوزير الذي كان يرافقه في احدى المدارس القريبة من المنطقة الخضراء: «يتطلب منكم ان تغيروا هذا (مشيراً إلى اكوام السجلات والوثائق الورقية)، ولكن الواقع الاداري للوزارة بقي متخلفاً إلى ابعد التصورات، فليس هناك اجهزة دقيقة تحفظ فيها الوثائق ولا حتى اجهزة متوسطة، غير مشروع بائس يربط مديرية ميسان بالمكتب الإعلامي للوزارة.

يقول احمد بند وهو مدير عام تربية الرصافة الثانية لـ(المدى): «ان الوزارة لم تنجح بهذا الشأن ومازالت تعاني من عدم وجود الدائرة الالكترونية بينها وبين مديرياتها، وهذا مايدفع ثمنه المراجع فحسب».

فحتى مشروع (العالم إلى الأمام) الذي يقضي باعطاء كل معلم جهاز الحاسوب الشخصي «لابتوب » وقفت بوجهه الكثير من العوائق. فكتاب نائب رئيس مجلس الوزراء برهم صالح في منتصف عام ٢٠٠٨ بشأن تجهيز كل مدرس، والذي هو ضمن برنامج (العالم إلى الأمام) المدعوم من قبل شركة (انتل) العالمية، والمجهز من شركة (تليفون العراق) للاتصالات والتكنولوجيا، لم يجد استجابة من القائمين على وزارة التربية، واصبح الهدف من الأمر استمرار الإدارة التقليدية فقط لا غير.